كليـــة الحقـــوق
قسم القانون الجنائي

المواجهة الجنائية للإرهاب الإلكتروني

"دراســـة مـقـارنة"

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد الباحث

غازي أحمد مبارك بن سميد

لجنة المناقشة والحكم على الدراسة

الأستاذ الدكتور/ أحمد عوض بلال **"رئيسا"**

أستاذ القانون الجنائي، عميد كلية الحقوق الأسبق– جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ عمر محمد سالم **" مشرفاً وعضوا "**

أستاذ القانون الجنائي، عميد كلية الحقوق السابق– جامعة القاهرة

وزير الدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية الأسبق

المستشار الدكتور/ محمد سمير محمد زكي **" عضوا "**

نائب رئيس محكمة النقض

٢٠٢٢

كليـــة الحقـــوق
الدراسات العليا
قسم القانون الجنائي

المواجهة الجنائية للإرهاب الإلكتروني

"دراســـة مـقـارنة "

إعداد الباحث
غازي أحمد مبارك بن سميدع

إشراف
الأستاذ الدكتور/ عمر محمد سالم
أستاذ القانون الجنائي
وزير المجالس النيابية الأسبق
عميد كلية الحقوق السابق بجامعة القاهرة

(٢٠٢٢ م)

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ (١١) أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ (١٢) ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآيتان: [١١-١٢]

إهـداء

إلـى...

- دولة الإمارات العربية المتحدة
- جامعة القاهرة – كلية الحقوق
- أبي وأمي
- زوجتيَّ وأولادي...

أهدي هذا العمل المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

أحمد الله تعالى حمداً كثيراً طيباً مباركاً ملئ السماوات والأرض على ما أكرمني به من إتمام هذه الدراسة التي أرجو أن تنال رضاه.

ثم أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور: **أحمد عوض بلال** عميد كلية حقوق القاهرة الأسبق الذي ، شرفني بترأسه لجنة المناقشة اليوم ؛ كما شرفني في العام ٢٠١٣م ، بترأسه لجنة مناقشة رسالتي للماجستير بأبوظبي ؛ فكان نصحه وتوجيهه شعلة أضاءت لي الطريق لمقامكم الرفيع هذا اليوم ، والشكر موصول إلى أساتذتي جهابذة الفقه الجنائي في العالم العربي أعضاء لجنة المناقشة الكرام: سعادة المستشار الأستاذ الدكتور **محمد سمير محمد زكي** الذي تكبد عناء السفر وشد الرحال مضحياً بوقت أسرته وراحته لمناقشة رسالتي هذه ؛ حباً منه لنشر العلم في مفاصل الأمة ، وأسمحوا لي أيضاً بتسجيل شكري وتقديري البالغ لأستاذي الجليل الأستاذ الدكتور: **عمر محمد سالم**، أستاذ القانون الجنائي، وزير المجالس النيابية الأسبق، عميد كلية الحقوق السابق بجامعة القاهرة، لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة، وتكرمه علي بالتوجيه الصائب، والمشورة الصادقة، وصدره الرحب في جميع مراحل إعداد هذا الدراسة، فكان عونه وتشجيعه طاقة متجددة لي على طريق البحث العلمي، فجزاه الله عني خير الجزاء.

حفظكم الله جميعاً لتفضلكم بقبول مناقشة دراستي وتكبدكم عناء ومشقة فحصها وتقييمها وتقويمها، وحرصكم على ذلك رغم مسؤوليات سيادتكم الجسام، ووقتكم الثمين.

وأخيراً... أشكر كل من ساعدني في إتمام هذه الدراسة، وقدم لي العون، ومد لي يد المساعدة وزودني بالمعلومات اللازمة لإتمام هذه الدراسة، فله كل الشكر المقرون بالود والاحترام والعرفان .

الباحث

المقدمة :

يشكل الإرهاب ظاهرة إجرامية خطيرة بل يمكن القول بأنها آفة العصر المدمرة بكل ما تحمل الكلمة من معنى، لأنها تستهدف الاعتداء على المجتمعات الإنسانية قاطبة، وتتضح تلك الخطورة بجلاء من خلال ما يعتنقه الإرهابيون من فكر هدَّام؛ إذ يعتقدون أن فكرهم هو الصائب وبقية الأفكار الإنسانية ضالة، وعلية يعملون ليلاً ونهاراً للتخلص من كل ما يخالف فكرهم حتى لو تطلب ذلك تدمير الحضارة الإنسانية عن طريق إعمال إجرامية وحشية؛ فالمهم نشر فكرهم وإنشاء نظامهم المتكامل لجميع نواحي الحياة، والمخلص للبشرية من أدرانها، على حد زعمهم! ويمكن لنا تخيل مدى حجم الدمار والخراب الذي تسببه الأعمال الإرهابية مهما كانت درجة فشلها، ونظراً للتطور التقني الهائل الذي يقدم خدمات إيجابية هائلة للبشرية ظهر على الجانب الآخر من سخر تلك التقنيات الإلكترونية في إرتكاب جرائم وحشية مدمرة لم يكن يعرفها بنو البشر، وذلك من خلال ضغطة زرٍّ على الحاسب المربوط بالشبكة الإلكترونية.

ولقد استفادت المنظمات الإرهابية ومن له مصلحة من التقنيات المعلوماتية الإلكترونية في تنفيذ جرائم ذات أثر تدميري غير مسبوق، حيث استهدفت الأنظمة الإلكترونية والبنية التحتية المعلوماتية التي تعتمد عليها الحكومات والمؤسسات الاقتصادية في جميع دول العالم، مما يؤدي إلى نشر حالة من الخوف والرعب بين الناس وتعطيل مصالح الدول والشعوب كافة في جميع مناحي الحياة، الأمر الذي يؤدي إلى أن يفقد المواطنون ثقتهم بحكوماتهم ودولهم لكي يتمكن الإرهابيون، على اختلاف تشكيلاتهم وتوجهاتهم، من إحكام قبضتهم على المجتمع وفرض سيطرتهم علية.

والنتائج المترتبة على الجريمة شاملة، سواء من حيث الأضرار الاقتصادية والسياسة والثقافية والفكرية والعسكرية والأمنية وحتى العلمية وغيرها.. وذلك لاختلاف الأداة المرتكبة بها ، نظراً لان أداة الجريمة عامة وشاملة لكافة القطاعات التي تقوم عليها الحضارة الإنسانية على هذا الكوكب، ومن نافلة القول إنه لم تبقَ دائرة حكومية خدمية أو سيادية أو مؤسسة اقتصادية أو تنموية أو علمية عامة أو خاصة لم يدخلها الحاسب الآلي والشبكة

الإلكترونية، بل أضحت هذه التقنيات في منازلنا ووسائل نقلنا وفي يد أطفالنا؛ لذلك استغل أعداء الحضارة الإنسانية هذا التقدم الإلكتروني، وظهر حديثاً ما يسمى الإرهاب الرقمي أو الإرهاب الإلكتروني الذي ينشط من خلال العالم الافتراضي الإلكتروني، والذي لا يمكن تصور مدى جسامة الخسائر التي تترتب على قيام تشكيل إرهابي باقتحام نظام المواصلات الجوية الإلكتروني وتعطيله، أو السيطرة على نظام التحكم في مفاعلات نووية لإنتاج الطاقة وتدميرها، أو اختراق نظام سد مائي لإغراق مدينة كاملة، لأجل كل ما سلف ذكره **يرى الباحث** أن دراسة هذه الظاهرة بكل جوانبها أضحت حاجة وضرورة كماهي ضرورة الأكسجين للحياة.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في كون الإرهاب الإلكتروني من أخطر جرائم العصر الحديث؛ مما يتسبب في تحديات جسيمة وخطيرة على جميع مناحي الحياة البشرية ابتداء بالفكر الإنساني وانتهاء بالاقتصاد مروراً بكافة مقومات الحضارة والرقي الإنساني، ونظراً لانتشار التقنيات الإلكترونية في جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية والخاصة، وصولاً لوسائل التواصل الاجتماعي، فقد دفع هذا بعض بني البشر لاستغلال هذا التطور التقني لتدمير ما سلف ذكره من جوانب الحضارة البشرية، وإعادتها للعصور البدائية المظلمة بدعوى تصحيح المسار والعودة إلى الفطرة السليمة، وفي محاولة البحث لإيجاد وسائل تشريعية وفكرية وتعاون قضائي وأمني فعال على المستوى الوطني والدولي جاءت هذه الدراسة لتحقيق تلك الغاية.

وتتركز مشكلة الدراسة في أن المشرع الإماراتي لم يدخل في قانون مكافحة الجرائم الإرهابية الإماراتي الجرائم المرتكبة عن طريق المجال المعلوماتي في العمل الإرهابي، كما أشار إلى ذلك المشرع الفرنسي في المادة ٢/١/٤٢١ من قانون العقوبات الفرنسي، كما أن المشرع المصري لم ينص في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات على جريمة إنشاء موقع أو نشر معلومات إرهابية لجماعة إرهابية أو تحبيذ أفكارها عن طريق تقنية المعلومات، كما جاء في المادة ٢١ من قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية الإماراتي لعام ٢٠٢١م،

الفهرس

الموضوع	ص
مقدمة	٦
مشكلة الدراسة	٧
أهمية الدراسة	٨
أهداف الدراسة	٩
تساؤلات الدراسة	٩
منهج الدراسة	٩
تقسيم الدراسة	١٠
الفصل الأول **ماهية الإرهاب الإلكتروني**	
المبحث الأول: تعريف الإرهاب الإلكتروني	١٢
المطلب الأول: ماهية الجريمة الإرهابية	١٣
المطلب الثاني: تعريفة الإرهاب الإلكتروني وأسبابه	٢٨
الفرع الأول: تعريف الإرهاب الإلكتروني	٢٨
الفرع الثاني: تطور الإرهاب الإلكتروني	٣١
الفرع الثالث: أسباب الإرهاب الإلكتروني	٣٧
المبحث الثاني: خصائص ومخاطر الإرهاب الإلكتروني	٤٩
المطلب الأول: خصائص الإرهاب الإلكتروني	٤٩
المطلب الثاني: مخاطر الإرهاب الإلكتروني وأهدافه	٥٢
المبحث الثالث: الجهود التشريعية لمواجهة جريمة الإرهاب الإلكتروني على المستويين الوطني والدولي	٥٨
المطلب الأول: الجهود التشريعية الوطنية لمواجهة جريمة الإرهاب الإلكتروني	٥٩

الموضوع	ص
ومكافحتها أمنياً	
المطلب الثاني: الجهود التشريعية لمواجهة جريمة الإرهاب على المستويين العربي والأوربي	٩٣
[illegible]	[illegible]
المبحث الأول: أركان جرائم الإرهاب الإلكتروني	١٠٤
المطلب الأول: المصلحة محل الحماية الجنائية في جرائم الإرهاب الإلكتروني	١٠٥
المطلب الثاني: الركنان المادي والمعنوي في جرائم الإرهاب الإلكتروني	١٠٨
المبحث الثاني: الشروع والجريمة الإرهابية الإلكترونية التام	١٢٦
المطلب الأول: تعريف الشروع ومراحل الجريمة السابقة له	١٢٧
المطلب الثاني: أركان الشروع في الجريمة الإرهابية الإلكترونية وعقوبتها	١٣٢
المبحث الثالث: المساهمة الجنائية في الجريمة الإرهابية الإلكترونية	١٥٥
المطلب الأول: المساهمة الأصلية في الجريمة الإرهابية الإلكترونية	١٥٦
المطلب الثاني: المساهمة التبعية في الجريمة الإرهابية الإلكترونية	١٦٧
[illegible]	[illegible]
المبحث الأول: مفهوم جريمة تمويل الإرهاب الإلكتروني وأركانها	١٨٠
المطلب الأول: مفهوم جريمة تمويل الإرهاب الإلكتروني	١٨٠
المطلب الثاني: أركان جريمة تمويل الإرهاب الإلكتروني	١٨٥

الموضوع	ص
المبحث الثاني: أهم مصادر تمويل جريمة الإرهاب الإلكتروني	٢٠٣
المطلب الأول: التمويل المباشر لبعض الدول والأشخاص الطبيعيين والمعنويين كمصدر لتمويل الإرهاب الإلكتروني	٢٠٣
المطلب الثاني: غسل الأموال كمصدر لتمويل الإرهاب الإلكتروني	٢١١
المبحث الثالث: الجهود المبذولة لتجفيف مصادر تمويل الإرهاب	٢٢٦
المطلب الأول: الجهود التشريعية لتجفيف مصادر تمويل الإرهاب الإلكتروني	٢٢٧
المطلب الثاني: التعاون الأمني والقضائي لمكافحة مصادر تمويل الإرهاب الإلكتروني	٢٤٣
الخاتمة	٢٥٤
النتائج	٢٦٢
التوصيات	٢٦١
قائمة المصادر والمراجع العربية	٢٦٦
قائمة المصادر والمراجع الأجنبية	٢٨٧
الفهرس	٢٩١

Cairo University
Faculty of Law

Criminal confrontation of cyber terrorism

"comparative study"

Thesis submitted for obtaining a PhD in law

Preparation

GHAZI AHMAD MUBARAK BINSUMAIDA

Discussion and Judgment Committee:

Prof. Dr. Ahmed Awad Bilal. Chairman

Professor of criminal law and former dean of the Faculty of Law, Cairo University

Prof. Dr. Omar Mohamed Mohamed Salem. Member

Professor of criminal law and former dean of the Faculty of Law, Cairo University and the former Minister of State for Parliamentary and Parliamentary Councils Affairs

Counselor Dr. Mohamed Samir Mohamed Zaki

Vice President of the Court of Cassation. Member

2022